

العقل معيار لصحة القوانين: دراسة مقارنة بين آراء "توماس الأكويني" و"نصرالدين الطوسي"

بهروز صدقي شامير^١، أحمد رضا مفتاح^٢، مهراب صادقنيا^٣

١. طالب دكتوراه في "مقارنة الأديان"، فرع الإلهيات المسيحية في جامعة المذاهب والأديان
٢. أستاذ مشارك في جامعة المذاهب والأديان
٣. أستاذ مساعد في جامعة المذاهب والأديان

١٤٤٢/٥/١٥ تاريخ القبول:

١٤٤٢/٠٢/٠٧ تاريخ الوصول:

الملخص

للعقل البشري مكانة معاييرية في القوانين الثلاثة الرئيسية في العالم. ويعني ذلك بأنّ العقل البشري يستحق أن يمتلك المعرفة المطلوبة لقوانين الله، وأن يقوم بكشف قانون الطبيعة ويؤسسيه. القانون البشري. تتحرك المجتمعات الدينية وفقاً للقانون الإلهي وتعمل المجتمعات العلمانية وغير المتدينة وفقاً للمطلوبات والمصالح البشرية. تمثل إشكالية البحث الراهن في معرفة ما إذا كان من الممكن أن يتوصل الجميع إلى أرضية مشتركة للتشرع ووضع القوانين بين الطوائف والقوميات الدينية واللامذهبية؟ يحاول هذا المقال و بطريقة وصفية تحليلية، تقدم حلول فيما يتعلق بعلاقة العقل والقانون بعد دراسة لنظريات نصرالدين الطوسي وتوماس الأكويني ومبادئهم وفقاً لهذا البحث فإنّ رأي ووجهة نظر كل من "نصرالدين" و "توماس الأكويني" هي أنّ القانون يتبع ويخدم العقل، والعقل عضو يتواجد عند كل إنسان؛ لذا فإنه من الممكن أن يصبح العقل أساساً مقبولاً ومشتركاً من أجل أن يقوم بوضع وسنّ القوانين لكل من المتديرين وغير المتديرين. على الرغم من آراء بعض علماء النصارى والمسلمين الذين لا يعتبرون العقل البشري مستحضاً بالتشرع، فإنّ توماس يعتقد بأنّ قانون الطبيعة هو الرابط الرئيسي للمخلوقات ذات العقول في القانون الأساسي والدائم، و بذلك الكلام كان يُشير إلى (الغاية الإلهية) الواضحة والظاهرة للعقل، وأكّد نصرالدين على أنه حتى القوانين الإلهية يمكن أن تكون مقبولة وصحيحة إذا لم تتعارض وتختلف مع العقل. وأضاف لأقواله السابقة بأنّ القانون البشري يصبح واجب التطبيق فقط إذا لم يكن متعارضاً مع قانون الطبيعة والعدل العالمي. وينظر "توماس" بأنّ القانون لن يكون عادلاً إن لم يكن تابعاً ومؤيداً لقانون الطبيعة. لذا من الآن فصاعداً يتحقق للأأشخاص من دون إستثناء أن يعارضوا قوانين الحكم غير العادلة وأن يتتجاهلوها أيضاً. وفي هذا الشأن فقد تَمَّ الإشارة إلى نظرية "العقد الاجتماعي" والمعارضين والمؤيدين لهذا النظري مثل، كروسيوس و روسو و هابز و فولر و فنيس وغيرهم.

الكلمات المفتاحية: القانون الإلهي، قانون الطبيعة، العقل المعيار، نصرالدينالطوسي، توماس الأكويني.

١- المقدمة

إن إدارة المجتمع البشري تحتاج أكثر ما تحتاج إلى القانون، ولكن القضية هي: من يضع هذا القانون وما هي المعايير التي سيبني عليها هذا القانون؟ وهي قضية كثر حولها الجدل والنقاش. يعتقد المتدربون بأنّ الخالق هو من يقوم بوضع جميع قوانين الكون بلا إستثناء، بينما يعتقد الملاحدة بأنّ البشر يستطيع أن يضع القوانين لضمان مصالحه من خلال الاعتماد على عقله. حسب منافع ومصالح البشر الدينوية. ما يجب مناقشة هو كيفية التوصل إلى أرضية مشتركة في وضع القوانين بحيث يقبل بها الجميع ومن دون أن تتضرر العقائد والمصالح الخاصة بجميع الأطراف، وأن تنتهي بحياة سليمة للجميع. من الوارد أن نتوصّل إلى جواب لهذا السؤال عندما نبحث في آثار العالِمين والمتفكرين المسلمين وهو "نصر الدين الطوسي" (٥٧٩-١٢٠١/٦٥٣) والمسيحي وهو "توماس الأكويني" (١٢٤٥-١٢٧٤). على هذا الأساس ومن غير أن تتم أي مقارنة، أولاً سيتم البحث في معنى ومكانة عقل الإنسان حسب وجهة نظر هذين العالِمين، وبعد ذلك سنقوم ببحث ومناقشتهما في ما يخص القوانين الإلهية والبشرية والطبيعية. هذا البحث الذي تم دراسته بالاستناد المباشر على المصادر الرئيسية لكل من نصر الدين الطوسي وتوماس الأكويني (كتاب الأخلاق الناصرية وكتاب تحرير العقيدة وكتاب الألهيات الشامل¹ وكتاب مناهضة الكفار²)، يدل على مكانة وأهمية العقل البشري في القانون والتشريع فإنّما أكدا علينا إذا كان العقل يتواافق مع قانون الطبيعة فيستطيع أن يكون أساساً للتشريع المشتركة لجميع البشر وبأسلوب يجعله لا يتعارض مع قانون الإله والقيم الدينية؛ لأنّ قانون الطبيعة هو أفضل ما أهداه الله من خلق وقام بغرسه داخل الجسم يجعلهم يميلون إلى الخير بشكل طبيعي والعنصر الوحدي والمشترك الذي اعتبره الجميع مقياساً لقبول القوانين السيئة والحسنة أو رفضها، هو العقل البشري لا غير. ويعني ذلك أنّ العقل هو من يقيس قوانين الخالق، وبواسطتهنّيم الكشف عن قانون الطبيعة، كما أنّ القوانين العلمانية تستند عليها أيضاً. وما يحدد ضمان تنفيذ القوانين هو وضع العقل مقاييساً ومعياراً لها.

في هذا المخصوص نلاحظ وجود وجهي نظر مختلفتين، أ) القانون جيد؛ لأنّه عادل، ولذا فإنّ العقل يأمر في الحضور إليه وإتباعه، ب) مهما كان القانون، فهو واجب النفاذ؛ لأنّه قانون. بما أنّ الله ذو حكمـة وعدالة كبيرة؛ لذا فإنّ القانون الريـاني أكثر توافقاً مع النظـرة الأولى التي تتحـكم العـقل. فإنّ الخـير والـشر في هذه النـظرـة مـعروـسـين في ذات الأشيـاء وجـوهـهـا، وإنـما يُعرـسـ و يـوضـعـ بشـكـلـ طـبـيـعـيـ وغـرـيـزـيـ فـيـ دـاخـلـ الإـنـسـانـ لـنـ يـكـونـ تـابـعاـ لـمـعـيـرـاتـ المـكـانـ وـالـزـمـانـ. قالـ المـحـقـقـ وـالـخـامـيـ الروـمـانـيـ "سيـرسـونـ" بـأنـ القـانـونـ الثـابـتـ الـذـيـ يـصـدرـ مـنـ العـقـلـ البـشـريـ، كانـ لـهـ تـواـجـدـ دائـمـ فـيـ كـلـ مـكـانـ. وـمـنـ لـاـ يـتـبعـ هـذـاـ القـانـونـ سـيـقـوـمـ بـالـمـلـبـرـ مـنـ نـفـسـهـ وـيـتـبـعـ عـنـ طـبـيـعـةـ الـبـشـرـ وـالـإـنـسـانـ. (كتـوزـيانـ، ١٣٦٦ـشـ، ٢٧ـ)؛ لأنـ تـوجـهـ النـظرـ الـأـولـيـ قـائـمـةـ عـلـىـ العـدـلـ وـالـأـخـلـاقـ؛ لـذـاـ فـالـعـقـلـ يـعـتـبـرـ إـتـابـعـهـ مـنـ الـأـعـمـالـ الـحـسـنـةـ. وـالـثـانـيـةـ، الـتـيـ تـرـىـ بـأنـ الضـمـانـ التـفـيـذـيـ لـلـقـانـونـ هوـ ذـاتـ القـانـونـ نـفـسـهـ، قدـ لـاـ تـكـوـنـ عـادـلـةـ فـيـرـفـضـهـاـ الـعـقـلـ وـلـاـ يـرـىـ بـأنـ تـطـبـيقـهـاـ وـاجـبـ؛ فـلـذـلـكـ يـجـبـ الـانتـبـاهـ وـإـعادـةـ الـنـظرـ فـيـ دـورـ الـعـقـلـ فـيـ القـانـونـ وـالـتـشـرـيعـ. تـظـهـرـ أـهـمـيـةـ الـعـقـلـ وـعـلـاقـتـهـ بـالـقـانـونـ حـسـبـ وـجـهـةـ نـظـرـ تـوـمـاسـ وـنـصـيرـ الدـينـ الطـوـسـيـ عـنـدـمـاـ

1. Summa Theologica.

2. Summa contra Gentiles

نراجع آراء المعارضين للعقل من بين المتكلمين في العالمين المسيحي والإسلامي. كان القديس "ترتوليان"؛ أحد أكبر رموز المسيحية القديمة معارضًا لكل أنواع تحكيم العقل والمسائل الفلسفية، حتى أطلق: «لقد مات ابن الله فلذلك يجب أن نؤمن به بشدة؛ لأنّه أمر غير معقول ومن دون معنى.» (إتيان جيلسون، ١٣٩٥ش، ص ٦٥ و ٦٦). وفي القرن العشرين العالم المسيحي المعروف "كارل بارت" قام بمعارضة القانون البشري والقانون الطبيعي بشدة ولم يتحدث عن أي علاقة بين العقل (القانون البشري) وبين الوحي (الوحي الالهي) فقط. (دانشور و نديمي، الربيع والصيف ١٣٩٧ش، ص ٨٨). ومن العلماء المسلمين كان "ابن تيمية" مثل "ترتوليان" لم يضع للعقل أي أهمية أو مكانة أيضًا حيث قال: يكتمل إيمان المرء عندما يقبل كلام النبي حتى وإن كان معارضًا للعقل والقانون البشري بشكل واضح. (الديناني، ١٣٧٩ش، ج ١، ص ١٤).

٢- خلفية البحث

فيما يتعلق بخلفية هذا البحث ، وبحسب بحث المؤلف، لم يقترح الباحثون مثل هذا الموضوع من قبل ولم يتم عمل أي عمل مشابه لعنوان هذه المقالة من قبل. ومع ذلك ، بالنسبة لنظريات توماس أكويناس عن العقل والقانون ، فإن فريدريك كابلتسون في تاريخ فلسفة القرون الوسطى (١٣٨٨)، وكذلك إتيان جيلسون في تاريخ الفلسفة المسيحية في العصور الوسطى (١٣٩٥) ، قد أشارا بشكل غير مباشر إلى هذه القضية. وأيضاً حول آراء خواجة نصير في نظريات العقل والقانون من وجهة نظر خواجة نصير كخلفية للنقاش ، يمكننا الرجوع إلى مقال "العقل والوحي في الفكر السياسي لخواجة نصير الطوسي" لأحمد رضا يزداني مقدم. وقد قاد العقل والوحي إلى مجالات أكثر عملية مثل القانون والتشريع والسياسة. لكن ما يتم تقديمه في هذا البحث هو قراءة جديدة من حيث الابتكار وله تأثير مختلف.

٣- الأسس النظرية عند نصير الدين الطوسي

١-٣-معنى العقل عند نصير الدين الطوسي

معرفة معنى العقل عند نصير الدين علينا أولاً أن نشير إلى معانٍ العقل عند "الفارابي". يذكر الفارابي في "رسالة في معانٍ العقل" ستة معانٍ للعقل: ١-العقل التقليدي الموجود بين الناس، ويعني التفكير الصحيح وال بصيرة الصحيحة. ٢-العقل المثير للجدل الذي يجده عدد العلماء والخطباء حيث يرون أن بعض المسائل واجبة من جانب العقل ويكونون ويرفضون البعض الآخر ويختلفونه. ٣-عقل الدليل ويعني استعداد العقل وقدرة الروح التي تستطيع أن تقنع البشر وتحصل من إنسان يؤمن بالحقائق الأساسية والضرورية. ٤-الموهبة الطبيعية لدى الإنسان الذي يميز الخير من الشر ويعمل نحو فعل الخير ويتجنب فعل الشر. المطلوب هو العقل العملي الذي اعتبره "أرسطو" جزءاً من روح الإنسان في كتابه "الأدلة الحسنة". استناداً على هذا العقل، فإنَّ الإنسان يُميز منافع ومصالح حياته الخاصة ويتحرك على هذا الأساس، بعبارة أخرى فهو من يقرر

مصير البشر. ٥- وللمعنى الخامس للعقل أربعة مراحل: "العقل بالقوة" و "العقل بالفعل" و "العقل المستفاد" و "العقل الفعال". العقل الفعال هو جزء من قوة الروح أو فهم منها وهو كالسيورة البيضاء مستعد لحفظ أشكال وصور الكائنات والملحقات. العقل بالفعل صورة وشكل العقل بالقوة والعقل المستفاد هو صورة العقل بالفعل. العقل المطلوب في المراحل الثلاثة هو العقل الجزئي أولاً أو المرحلة الرابعة وهي العقل الفعال أي العقل العام والمفارق للمادة عند الإنسان. ٦- العقل الإلهي أو العقل العام . (الفارابي، ١٩٣٨ م: ٢٤-٣؛ كمال زاده، ١٣٩٣ ش: ٤٠).

وأكَّد "صدر الدين الشيرازي" صحة مراحل العقل للفارابي وقال:

ذكر المعلم الثاني "أبو نصر الفارابي" في واحدة من رسائله: العقل النظري الذي ورد ذكره في كتاب الروح يقسمه القدامي إلى أربعة أنواع: العقل بالقوة، والعقل بالفعل، والعقل المستفاد والعقل الفعال. وأضاف قائلاً، عدم ذكر العقل بالملكة هو تشابهه الكبير مع العقل بالقوة حسب درجة العقل، ولأن مرجع الإثنين هو العقل بالقوة لا غيره. حتى وإن كان أحدهما قريب والآخر بعيد. إذن فإن العقل بالقوة إما أن يكون الروح أو بعض منها أو القوة المستعدة لكي ترسم للروح جميع أشكال وصفات الملحقات (صدر الدين الشيرازي، ١٣٨٤ ش، المجلد ٣، ٣٤٦).

حسب نظر نصيري الدين الطوسي يوجد مفهومان مميزان للعقل: العقل من حيث نظرية الوجود والعقل من حيث نظرية المعرفة. يعني أن أحدهما مخلوق مستقل ومحرر من نوافق الحياة الدينية وله مكانة وأهمية خاصة بين الخلق، والآخر يعرف على أنه أعظم قوة عُرفت لروح الإنسان. المعنى الأول متواجداً في إطار "علم الوجود" والثاني في إطار "نظرية المعرفة". إن العقل المفارق للمادة مجردًا من المادة بالفعل، ويصبح معناه نفس معنى العقل الأول الذي هو أول ما خلق الله و يتضمن العقول الطولية "نظرية الفلسفة المشائية" والعقول العرضية "نظرية حكم الإشراق". سيكون العقل مخالفًا للروح في هذا الإطار. إن الروح بناء على ما يقولها البشر، مخلوق غير مادي مجرد منها أيضاً، لكنها في الواقع بحاجة إليها. حول العقل الذي يتعلق بروح البشر والمراحل المتعددة مثل، العقل بالقوة والعقل بالملكة والعقل بالفعل والعقل المستفاد يقول نصيري الدين: إن العقل هو أحد المواد الطبيعية التي تتعلق في التفكير والتدبیر البشري وإذا كانت جميع أعضاء البدن سليمة ومستعدة للعمل سيتمكن ويفكشـفـ من خلاله العلم والمعرفة (الشعراي، ١٣٧٦ ش: ٣٢٧). بناء على المعانـيـ الستـةـ للعقل عند الفارابي وأيضاً أقوال "صدر الدين الشيرازي" و "الشعراي" المذكورة سابقاً، يبدو أن نصيري الدين الطوسي قد استخدم العقل في المعنى الخامس لمعانـيـ الفارابي، أي إنـالـعقلـ النـظـريـ هوـ الرابـطـ بيـنـ العـقـلـ المـسـتـفـادـ وـالـعـقـلـ الفـعـالـ البـشـريـ؛ لأنـ نـصـيرـ الدـينـ لاـ يـعـلـمـ ماـ يـقـولـهـ فيـ ماـ يـخـصـ العـقـلـ الفـعـالـ؛ لـذـاـ فـهـوـ مضـطـرـ إـلـىـ أـنـ يـتـبـعـ الفـارـابـيـ وـابـنـ سـيـناـوـهـماـ يـعـقـدـانـ "إـنـ كـلـ مـاـ يـعـلـمـهـ وـيـدـرـكـهـ الأـنـبـيـاءـ عـنـ طـرـيقـ الـوـحـيـ وـالـنـبـوـةـ، يـدـرـكـهـ الـفـلـاسـفـةـ عـنـ طـرـيقـ الـعـقـولـ".

٤-٣- مكانة العقل حسب وجهة نظر نصيري الدين الطوسي

يعتبر نصيري الدين بأن العقل أداة قوية للغاية ومن خلالها يستطيع الإنسان معرفة الله والتقرب منه بما يرضيه. وهو يعتقد بأن العقل قوة خاصة تميز الإنسان، وإن هذه القوة هي التي أهلته لكون خليفة الله في الأرض (نصيري الدين، ١٣٥٦ ش،

٣- الطريقة الفلسفية لنصيرالدين الطوسي

يشير منهج نصير الدين إلى إمكانية الاستفادة القصوى للقوياطي بمتلكها عقل الإنسان. ويكون الاستخدام الأقصى للعقل والدليل الفلسفى بشكل من الأشكال متجرد في تأثير السياسة الفلسفية الخاصة بـ "أرسطو" بسياسة ابن سينا الفلسفية. لقد تأثر المنهج الفلسفى لنصير الدين بشكل فضيع بتعاليم ابن سينا الفلسفية (العطائى النظري)، (١٣٧٩ش: ص ١٣). لقد دافع وأعاد إحياء "فلسفة المشاء" في فترة إنتقد وعارض فيها كل من "الغزالى" و "أبوالبركات" و "البغدادى" و "فخر الرازى" هذه الفلسفة. لقد قام نصير الدين بدمج الفلسفة مع الكلام وهكذا إحتreu وخلق "الكلام الفلسفى". العقل المعنى والمطلوب عند نصير الدين هو العقل المشاء فقط. أي إن العقل من أكبر قدرات الروح وإن المعرفة العقليه هي من أعلى درجات الفهم والإدراك. في الواقع، هو كان يستخرج المسائل والقضايا من الكلام والأقوال وبما يقدم للناس الحجج الفلسفية. ما يُستنتج من جميع أعمال نصير الدين المتعددة هو أنَّ أسسه النظرية والفلسفية والكلامية مُختلطة

بعضها ومتشابكة. أي إنه بتأسيسه الكلام الفلسفى تمكن من تجاوز جميع حدود الفصل بين أسس العقل والنقل والحكمة والكلام وخلطها مع بعضها ويجمعه للكلام والفلسفة تمكن من الدخول في عالم المعمول والمنقول الواسع. وذلك لأنّ نصير الدين عالم شامل وعظيم. من جهة، كان معلماً ومكملاً للفلسفه والعلماء الذين كانوا قبله، ومن جهة أخرى، أصبح نموذجاً يحتذى به العلماء وال فلاسفه من بعده (المقصومي، ١٣٩١ش، ص ١٢). كما قال "هنري كرين": إنه يمتلك قدرات الخطيب والفيلسوف والعالم في آن واحد (كرين، هانزى، ١٣٩٢ش؛ ص ٣٩٩).

٤ - ضرورة القانون من وجهة نظر نصير الدين الطوسي

يعتقد العديد من الفقهاء بأنّ كون الإنسان "مدنياً بالطبع" هي ضرورة، ومن الواجب والطبيعي أن يكون الشخص اجتماعياً وحضارياً وبحاجة إلى الاجتماع والمجتمع. أي إنّ البشر - عن طريق عقوفهم - يدركون أنه من أجلبقاء واستمرار حياتهم يجب أن يتعايشوا مع بعضهم طوعاً وليس كراهة أو بصورة غير إرادية. يقول العالمة "الطباطبائي" في هذا الشأن: حكم الإنسان على الإجتماعية المدني والعدل الاجتماعي حكم أرغم البشر على تقبله؛ لأنّه إذا لم يكن هناك إرغام وإجبار، فلن يرغب أي إنسان في وضع حد لسلطته وحربياته في الحياة. هذا هو معنى مقوله أنّ "الإنسان مدني بطبعه" (العالمة الطباطبائي، ج ٢، ١١٧). من هذه الملاحظة للعلامة يمكن فهم أنّ ضرورة تكوين المجتمع وتشكيل القوانين والعدالة الاجتماعية قابلة لفهم والتحرك بناء عليهما عن طريق العقل بشكل كامل واضح. يقول "ابن سينا" في كتاب "شرح الإشارات" أيضاً:

ما هو واضح أن الاختلاف بين البشر والحيوانات هو عدم استطاعة البشر على الاهتمام بشؤونه وتلبية حوائجه بمفرده ومن دون مساعدة أحد؛ لذا فعلى الجميع أن يطلبوا مساعدة الآخرين وأن يساعدوا الآخرين أيضاً؛ ولذلك البشر لن يستطيع الاستمرار في الحياة بمفرده وعليه أن يتقبل ويكتفى للتدايق مع الآخرين وتأسيس المدن والمجتمعات (ابن سينا، د. ت: ج ٣، ص ٣٧٢).

نصير الدين أيضاً عبر عن نفس الرأي في كتاب "الأخلاق الناصرية":

اهتمام كل شخص بنفسه وأعماله فقط سيسبب بِنهاية العالم والبشرية والتعاون يكون مستحيلاً من دون اجتماع للبشر، فإذا طبيعة البشر ميالة إلى الاجتماع وقد شرحنا هذا الاجتماع والمدينة سابقاً وكلمة، التمدن مشتقة من الكلمة المدنية والمدينة هي مكان يسكن فيه البشر ويقوم بتحريك العديد من فنون العمل والصناعة التعاونية التي تكون سبباً لتمكنه من الاستمرار في الحياة. هذا هو معنى الذي قاله الفقهاء: «الإنسان في بالطبع يعني أنه يحتاج إلى الحياة الاجتماعية الذي يطلق عليها اسم "التمدن"». (نصير الدين الطوسي، ١٣٥٦ش، ص ٢٥١ و ٢٥٢).

تؤكد لنا عبارة كل من نصير الدين وابن سينا ضرورة "العقد المدني" وتعاون أفراد العائلة الإنسانية، وهذا يتطلب عقداً، كما أنّ مفهوم كلمة "عقد" هو التعاقد، ومفهوم كلمة "مدن" هو المجتمع البشري؛ لأنّ البشر هم الحيوان الوحيد الذي يستطيع أن يعيش ويسكن في المدينة. كما يفهم من عبارة نصير الدين التي يقول فيها إنّ "التعاون" والتضامن هو سبب

استمرار البشرية، إنّه يؤكد على تطوير "الوضع الطبيعي"^١ و"الوضع المدني"^٢ وفقاً للعقد الاجتماعي^٣. اعتبر كل من "جون لوك" و"جان جاك روسو"، بعد مضي قرون من ظهور نصير الدين وتوماس، أنّ نفس وجهة نظر نصير الدين هي ضرورة وجاهة من أجل نجاح العقد الاجتماعي (سبزاي، ١٣٨٦ش، ص ٨٦). مع وجود العديد من الذين اعتبروا أنّ العقد الاجتماعي كان انتهاكاً واضحاً لقانون الطبيعة، إلا أنّ جون لوك يعتقد بأنّ وضع القانون المدني عزّز تواجد واستمرار قانون الطبيعة. وذلك لأنّ القوانين المدنية تنشأ وت تكون من الحقوق الطبيعية ولا يمكنها أن تخططاً أو تنهكها أبداً (م، ن، ص ٨٠).

وبشكل عام، فإنّ البشر يحتاجون إلى القانون من أجل البقاء والاستمرار، من أجل توجيه المجتمع البشري نحو المصالح العامة والسعادة الشاملة؛ لذا فإنّ نصير الدين لا يعتبر القانون ضرورياً من أجل إدارة الجامعة البشرية فحسب، بل اهتم وأكّد على مكانة العدالة في ذلك القانون أيضاً. ويعتقد نصير الدين الطوسي كذلك بأنّ العدالة قد هيمنت على الكون بشكل طبيعي. أي إنّ القانون الإلهي يحكم العالم بانتظام وعدالة وبشكل طبيعي؛ لأنّه: " وبالعدل قامت السماوات والأرض" (نصير الدين الطوسي، ١٣٥٦ش، ص ١٤٧). لذا، فمن حيث التشريع والعمل، يجب إجراء وتنفيذ العدالة بين جميع طبقات الناس. بما أنّ الملك هو المسؤول عن تلبية مطالب الناس وتشكيل سياسات حياتهم؛ لذلك يجب عليه ترويض الرعية وإدارتهم بطريقة تجعل المجتمع مضطراً إلى إجراء العدالة، وطاعة القوانين وتطبيقها. (المصدر نفسه، ص ٣٠٩). بالطبع إنّ الملك الذي يعنيه نصير الدين يجب ألا يكون طاغياً أو مستبدًا؛ لأنّ ميزة الملك هي أن يستفيد من الآراء السياسية لآخرين، يقول في هذا السياق «فضيلة الملوك هي التعاونُ بالآراء السياسية». (م، ن، ص ٣٠٥).

يُقسّم نصير الدين، مبادئ عمل الإنسان إلى مبادئ ثابتين ومتغيرين، أي "الطبيعة والحالة"، وذلك يعادل قانون الطبيعة والقانون البشري لـ توماس الأكويني؛ لأنّ القانون الطبيعي يهتمي الخاصة الثابتة للطبيعة والطبيعة البشرية والقانون البشري يهتمان بالمنافع والمواقف البشرية المتغيرة. يقول في هذا السياق:

ويتوجب علينا أن نعلم بأنّ مبادئ منافع الأفعال ومحاسن أعمال البشر التي هيتمول وتدير نظام شؤون البشر وظروفه، هي من حيث المبدأ إما أن تكون الطبيعة أو المكانة فقط. ولكن الذي كان مبدأ تلك الطبيعة هو أنّ عقول أهل البصيرة وتجارب الأسياد كانت تتطلب تفاصيلها، ويجب أن لا تتغير إلى الأدوار المختلفة والرحلات والأعمال الاحتيالية، وإنّما من أنواع الحكمة العملية المشار إليها. وإنّ أساساً يوصل تلك الحالة هوأنه إذا كان الدليل هو التصويت عليه بالإجماع، فيطلق عليه العادات والرسوم، وإذا كان سبباً في صوت كبير وذو أهمية فيطلق عليه المبعوث من طرف الرب، مثل النبي أو الإمام (م، ن، ص ٤١).

في العبارة المشار إليها في الأعلى، أشار نصير الدين إلى "الوضع"، وعلى هذا الأساس أكد بأنّ النتيجة -والتأثير- تختلف عن بعضها. في الحقيقة إنّ نصير الدين اعتبر أنّ تصويت جماعة كان سبباً للوضع والحالة، هو ما يعتري عالمنا الحالي قانون

1. State of nature .
2. Civil state
3. Social contract

الحالة البشرية أو أحد أنواع العقد الاجتماعي، حيث تجتمع فرقه من الناس وتتوب عن كل الشعب في البريطان وتقوم بوضع القوانين، ومن الممكن وفي أحيان خاصة وبناء على مصالح الشعب العامة يتغير القانون من جديد وفي نفس المجموعة أو مجموعة أخرى في أوقات أخرى وإصدار قانون جديد وفقاً لمطلبات العصر والزمان.

لكن الأهم في هذا الموضوع هو أنّ نصيـرـ الدين يقول في جزء آخر من الموضوع: «إـمـاـنـ سـبـبـ الـوـضـعـ هوـ ضـرـورةـ إـبـادـةـ رـأـيـ مـهـمـ جـدـأـمـوـيـدـأـبـرـضاـ إـلـهـ، مثلـ الرـسـولـ (صـ)، أوـ إـلـامـ (عـ)، وـفيـ هـذـهـ الـحـالـةـ يـطـلـقـ عـلـيـهاـ إـسـمـ «ـالـنـوـامـيـسـ إـلـهـيـةـ»ـ». وهذه العبارة تعني أنّ نصـيـرـ الدـيـنـ أـخـذـ كـلـمـةـ الـوـضـعـ الـتـيـ تـعـنـيـ سـنـ الـقـوـانـيـنـ وـوـضـعـهـاـ، لـتـشـمـلـ الـقـوـانـيـنـ إـلـهـيـةـ (ـالـشـرـيعـةـ)ـ؛ـ لأنـهـ فيـ الـحـقـيقـةـ، قـسـمـ قـوـانـيـنـ الـوـضـعـ إـلـىـ قـسـمـيـنـ وـهـاـبـشـريـ وـإـلـهـيــ. يـعـتـبرـ نـصـيـرـ الدـيـنـ الـقـانـونـ إـلـهـيـ وـإـلـانـسـانـيـ وـجـابـأـمـطـلـوبـأـمـ أـجـلـ إـدـارـةـ «ـالـمـدـيـنـةـ الفـاضـلـةـ»ـ، وـيـطـلـقـ عـلـىـ مـخـطـطـلـهاـ وـمـسـؤـلـلـهاـ، ذـوـيـ الـفـضـائـلـ وـالـحـكـمـاءـ الـمـثالـيـنـ وـالـمـمـيـزـيـنـ الـذـيـنـ يـتـمـعـنـونـ بـمـوـهـبـةـ الـعـقـلـ النـادـرـةــ. إـنـهـ يـقـولـ: وـيـجـبـ أـنـ تـكـوـنـ أـرـكـانـ الـمـدـيـنـةـ الفـاضـلـةـ خـمـسـ فـيـاتــ. «ـأـوـلـاـ»ـ، جـمـمـوـعـةـ تـعـمـلـ عـلـىـ تـدـبـيرـ وـإـدـارـةـ أـمـوـرـ الـمـدـيـنـةـ، وـيـجـبـ أـنـ يـكـوـنـواـ أـهـلـ فـضـائـلـ وـحـكـمـةـ فـرـيـدـةـ وـمـنـ الـنـوـعـ الـمـتـفـقـ فيـ قـوـةـ الـتـفـكـيرـ وـالـآـرـاءـ الصـائـبةـ فيـ الشـؤـونـ الـمـهـمـةـ وـالـخـاصـةـ»ـ(ـمـ.ـنـ،ـ٢ـ٨ـ٦ـ). فيـ هـذـهـ الـعـبـارـةـ يـؤـكـدـ عـلـىـ قـوـةـ الـعـقـلـ وـيـعـتـبرـهـاـ جـزـءـاـ خـاصـاـ وـهـامـاـ مـنـ أـجـزـاءـ إـدـارـةـ الـمـدـيـنـةــ. وـلـكـنـ مـعـ ذلكـ وـفـيـ مـوـاضـعـ أـخـرىـ، أـكـدـ نـصـيـرـ الدـيـنـ عـلـىـ ضـرـورـةـ وـوـجـوبـ اـتـصـالـ رـئـيـسـ الـمـدـيـنـةـ بـالـمـصـدـرـ الـرـيـانـيــ. فـلـذـلـكـ يـكـوـنـ مـنـ الـمـمـكـنـ اـعـتـبـارـ نـحـجـهـ جـامـعـاـمـشـتـرـكـاـ بـيـنـ الـدـيـنـ وـالـعـقـلــ. أـيـ أـنـكـلـاـ مـنـ أـهـلـ الـعـقـلـ الـذـيـنـ هـمـ أـهـلـ الـحـكـمـةـ وـالـفـضـائـلــ، وـالـشـخـصـ الـذـيـ يـتـمـيـزـ بـالـوـحـيـ السـمـاـويــ، كـالـنـبـيـ وـالـإـلـامــ، بـإـمـكـانـهـمـ تـولـيـ مـسـؤـلـيـةـ إـدـارـةـ الـمـدـيـنـةـ الفـاضـلـةــ(ـالـمـصـدرـ نـفـسـهــ،ـ٢ـ٥ـ٣ـ). نـظـرـيـةـ أـنـ الـنـبـيـ أـفـضـلـ الـحـكـمـاءـ وـأـعـلـاهـمـ درـجـةـ فيـ الـحـكـمـةــ، مـنـ وجـهـةـ نـظـرـنـصـيـرـ الدـيـنـ تـبـقـيـ غـامـضـةـ وـمـنـ دـوـنـ أـيـ رـأـيـ وـاـضـعـ؛ـلـأـنـهـ وـرـدـ فيـ تـقـسـيـرـ «ـيـزـدـانـيـ مـقـدـمـ»ـ، أـنـهـ إـذـاـ كـانـ الـنـبـيـ أـفـضـلـ الـحـكـمـاءــ، فـمـسـؤـلـيـةـ اـخـتـلـافـنـاـتـوـعـارـضـنـاـ وـفـهـنـاـ لـلـأـمـورـ تـقـعـ عـلـىـ عـاتـقـ الـنـبـيـ فـقـطــ(ـيـزـدـانـيـ مـقـدـمـ،ـ١ـ٣ـ٩ـ٢ـشـ:ـصـصـ،ـ٦ـ١ـ٢ـ٦ـ). لـكـنـ «ـلـفـرـدـ مـادـنـجـ»ـ يـرـىـ مـنـاقـشـاتـ وـحـكـامـ الـمـدـيـنـةـ الـفـاضـلـةــ فيـ كـتـابـ «ـأـخـلـاقـ نـاـصـرـيـ»ـ يـعـتـقـدـ بـأـنـ الـجـمـيـعـ بـمـاـ فيـ ذـلـكـ الـأـنـبـيـاءـ وـالـحـكـمـاءـ الـفـاضـلـةـ هـمـ الـذـيـنـ يـدـيـرـونـ الـمـدـيـنـةـ الـفـاضـلـةــ. يـقـولـ: «ـإـنـ الرـسـلـ وـخـلـفـاءـهـمـ، أـيـ الـأـنـمـةـ وـالـمـلـوـكـ ذـوـيـ الـحـكـمـةـ وـحـكـامـ الـمـدـيـنـةـ الـفـاضـلـةـ هـمـ الـذـيـنـ يـدـيـرـونـ الـمـدـيـنـةـ الـفـاضـلـةــ. كـمـ أـكـمـ بـرـاقـونـ وـيـنـدـنـوـنـ الـقـوـانـيـنـ الـرـيـانـيـةـ الـتـيـ يـضـعـونـهـاـ وـيـنـدـنـوـنـهـاـ بـأـنـفـسـهـمـ وـفـقـائـلـمـتـطـلـبـاتـ الـزـمـانــ؛ـ وـكـذـلـكـ، فـإـنـهـمـرـشـدـوـنـ الـنـاسـ إـلـىـ السـعـادـةـ الـكـبـرـىــ، وـالـهـدـفـ الـنـهـائـىـ وـالـمـقـصـدـ الـأـقـصـىـ لـلـأـخـلـاقــ(ـمـادـلـونـجـ،ـ٦ـ٣ـ٨ـ٦ـشـ،ـصـصـ،ـ٥ـ٣ـ وـ٥ـ٤ـ).ـ

من الواضح أنّ نصـيـرـ الدـيـنـ أـيـضـاـ قدـ استـقـىـ نـظـرـيـةـ مـساـوـةـ درـجـةـ الـنـبـيـ وـالـفـلـيـسـوـفـ منـ الـفـارـاـيـيــ،ـلـأـنـ الـفـارـاـيـيــ أـيـضـاـ يـعـتـقـدـ بـأـنـ الـنـبـوـةـ قـاـبـلـةـ لـلـإـدـرـاكـ مـنـ نـاحـيـتـيـنـ:ـ مـنـ مـلـائـكـةـ الـوـحـيـ وـالـعـقـلــ،ـ وـمـنـ الـعـقـلـــ.ـ كـلـمـاـ تـقـدـمـ الـعـقـلــ بـالـفـعـلــ إـلـىـ درـجـةـ الـعـقـلــ الـمـسـتـفـادـ وـتـحـاـوـزـ جـمـيـعـ هـذـهـ الـمـراـحلــ،ـ فـيـ الـوـاقـعــ،ـ إـنـالـبـشـرـيـ تـعـلـقـ فـيـ الـعـقـلـــ،ـ وـكـلـمـاـ كـانـ ذـلـكـ فـيـ كـلـ مـنـ أـجـزـاءـ الـقـوـةـ الـنـاطـقـةــ نـالـ الـأـثـنـيـنــ.ـ يـعـنـيـ يـتـحـقـقـ كـلـ مـنـ عـنـصـرـهـاـ الـنـظـريــ وـعـنـصـرـهـاـ الـعـمـلـيــ وـثـمـ وـعـلـىـ هـذـاـ الـأـسـاسـ وـفـيـ الـقـوـةـ الـتـخـيـلـيـةــ وـبـوـاسـطـةـ الـعـقـلــ الـفـعـالــ لـهـذـاـ الشـخـصــ يـوـحـيـ إـلـيـهـ الـلـهــ(ـدـاـوـرـىـ اـرـدـكـانـىـ،ـ١ـ٣ـ٨ـ٢ـشـ،ـصـصـ،ـ٥ـ٣ـ وـ٥ـ٤ـ).ـ كـمـ أـنـهـ

بحسب نظرية ابن سينا إن الفرق بين الأنبياء وال فلاسفة يكمن في تنفيذ و الحصول على التعاليم العقلانية . الفيلسوف بجهده الفكري يصل إلى أعلى درجات العقل الفعال والمعلومات التي يمتلكها اكتسابية فقط ولكن النبي بسبب امتلاكه لقوة الاحساس العظيمة يصل إلى الدرجات العالية للعقل الفعال . (ابن سينا، ١٣٨٣، ج ٢، ص ٤٥٦) .

٤- الأسس النظرية لـ توماس الأكويني

٤-١- معنى ومكانة العقل من وجهة نظر توماس الأكويني

فيما يختص بالمعنى الستة المنقولة عن الفارابي وبناء على منهج أرسطو المتعلق بتوماس الأكويني، يبدو أن العقل الذي يقصد هو العقل الفعال . يجب النظر والإنتباه إلى اختلاف وجهة نظر توماس الأكويني وال فلاسفة المسلمين هو أنه لا يعتبر العقل الفعال مفارق للمادة ويعتقد أن كل شخص لديه عقله الفعال . إنه في المسألة ٧٩ من الجزء الأول من كتاب "جامع الإلهيات" تكلم بشكل مفصل حول العقل والروح وأحباب على ١٣ سؤالاً هاماً للغاية . وكما أن توماس الأكويني لا يعتقد بأن العقل الفعال منفصل عن هذا العقل البشري . إنه في السطر الخامس من المسألة المذكورة يسأل: «هل العقل الفعال غير مختلف لدى الجميع؟» (Aquinas, A.5, Q.79, I, 2006) .. ثم يجيب بأنه إذا لم يكن العقل الفعال شيئاً يتعمى إلى الروح البشرية، فقد كان من الممكن أن يكون غير مختلف عند جميع الناس . وهذا ما يسمى "واحداً من أجل الجميع" . ولكن إذا كان العقل الفعال أحد القوى الروحية ويتنمي إليها فيجب أن نقول بأنه يوجد عقل فعال بقدرات النفوس التي تتنفسها؛ لأن الروح هي وجه الجسم، ومن المستحيل أن تكون هنالك قوة تتعلق بجهات وأعضاء مختلفة . (Ibid) . وفي غير هذه الحالة يجب أن يكون الجميع متمكنين على استيعاب الأشياء التي يفهمها الجميع، وبالطبع القضاية ليست كذلك . وأحد أدلة توماس الأكويني هي أنه إذا كان العقل الفعال واحداً عند الجميع، وكانت وظائفه وأوامره ثابتة وخارجة عن تقدير الشخص . بينما نستطيع أن نقوم بتفعيل نشاطنا العقلي من الإرادة أو من التخلص منها . (كابلستون، ١٣٨٨، ش: ٤٩٢) . لذا فإن الأشخاص واحداً بعد الآخر يعتلهم وإرادتهم سيختارون إيمانهم وإذا كان مستحيلاً فلن يختاروه.

الأسس النظرية واللاهوتية للأكويني التي هي قائمة على أساس المحو والإلهي، من الآن فصاعداً وفي مجالها النظري والاعتقادي ثُلُول وتغيير "فلسفة أرسطو" وكلما اضطرت فاستخطي حدود "فلسفة أرسطو" . يعتبر أسطو بأن الله خالق قد خلق الكون بشكل لا إرادى ومن أجل السبب والهدف النهائي ولم يكن يؤمن بالتقدير الإلهي أبداً . ولكن توماس كان لديه إنطباع واضح عن الله وتقديره . حسب وجهة نظر أرسطو، فإن الإنسان الشريف هو أكثر الناس استقلالية، بينما الإنسان الشريف حسب وجهة نظر توماس هو أكثر الناس اعتماداً على حالقه وإنه الإنسان الذي يفهم ويظهر هذا الاعتماد على الله بأفضل شكل ممكن (كابلستون، ١٣٨٨، ج ٢، ص ٥٢٤) . وضع توماس الأكويني ثماناً مستقلاً للعقل البشري كما فعل نصيري الدين . بينما الذين سبقوه لم يجعلوا للعقل ثماناً مستقلاً عن الإيمان . يقول "هانس كونك": كان العلماء القدامى يعتبرون بأن المسائل هينة . إنهم يقومون بتوجيه العقل موافقاً مع الإيمان . بينما اضطرب توماس إيمانياً أن يوجه الإيمان مطابقاً مع العقل (

كونك، ١٣٩٠ش، ص ١٣٥). من جهته، يرى توماس أن يظهر أنه مع طريقة أرسطو الفلسفية، يستطيع أن يدافع عن التعاليم المسيحية، ومن جهة أخرى، باستخدامه الطريقة العقلية يقوم بالبحث عن شكل مشترك ومقبول من جانب غير المسيحيين. "أنتوني كيني" يعتقد بأنـ بناء على وجهة نظر توماسـ: من الممكن إيجاد أساس مشترك يؤمن به المسيحيون وغير المسيحيين. وهو يقول بأنـ توماس نفسه فهمـأن بعض قواعد القانون الإلهي هي نفس قواعد قانون الطبيعة؛ أي قانون العقل الذي يعرف من خلاله الجميع الخير من الشر)(Keny, 1970: 325-326). يعتقد توماس الأكويني بأنـ العقل أشرف "قوة للتفكير" (كابلسون، ١٣٩٣ش: ج ٢، ص ٥٧٥) واستناداً على حسن أو قبح أعمال العقل البشري، يعتبر العقل حكماً ملائكاً من أجل تمييز الخير من الشر. يقول: «كل عمل يتواافق مع العقل البشري فهو حسن وكل عمل مختلف مع العقل قبيح»(جليسون، ١٣٩٥ش، ص ٥٢٥). يربط الأكويني فضائل أعمال البشر بالعقل وفي النتيجة يُشاهد قانون العقل الواضح. القانون الذي يهدي أعمال الإنسان إلى هدفه وغاياته القصوى. (كابلسون، ١٣٨٨ش: ج ٢، ص ٥١٩). توماس لم يقتصر استخدام المعرفة العقلانية على الجوانب الوصفية أو "الحاضرـات". إنـه وضع قدمـه على أبعد مدى وذكرـلامـا عن اعتبارـالعقلـ في صدورـالأحكـامـ الأخـلاقـيةـ والأمورـ التيـ يجبـ أنـ تحدثـ والتيـ يجبـ أنـ لاـ تحدثـ واستـخدمـ التوجـيهـاتـ العـقلـانـيـةـ فيـ الأـحكـامـ الـديـنيـةـ وـشكـلـ "علـ الشـرـائـعـ".(ملـكيـانـ، ١٣٧٧ش، ج ٢، ص ٧٩). إنـ تومـاسـ أولـ رـهـبـانـ مـسيـحـيـاـ يستـخدـمـ العـقلـ البـشـريـ منـ أجلـ التـشـريعـ وـوضـعـ القـوانـينـ. قالـ "بـيـانـ تـيـتـريـ" فيـ مقـالـةـ التيـ أـسـمـاهـاـ"قـانـونـ الطـبـيعـةـ وـحقـوقـ الطـبـيعـةـ": «يـعـلمـ تـومـاسـ بـأنـ البـشـرـ بطـبـيعـتـهـمـ يـمـيلـونـ نحوـ المـيـولـ الشـرـيرـةـ وـالـحـسـنةـ. ولـذـلـكـ، كانـ يـعـتـقـدـ بـأنـ العـقلـ البـشـريـ وـحدـهـ هوـ الـذـيـ يـسـتـطـعـ أنـ يـمـيزـ بـيـنـ الـاثـنـيـنـ». Witte and Alexander, 2008:95.)

قال توماس عن جانب التمكين والاستطاعة، إنـ العقل يرتفـعـ إلىـ درـجـةـ منـ القـوـةـ بـحـيثـ أـتـهـ فيـ الفـتـرةـ المـدرـسـيـةـ الكـلاـسيـكـيـةـ لمـ يـكـنـ لـدـىـ أـيـ فـيـلـوسـوفـ أوـ خـطـيبـ، الشـجـاعـةـ عـلـىـ التـعـبـيرـ عـنـ مـثـلـ هـذـاـ الـكـلـامـ. يقولـ: «الـعـقلـ فـيـ الإـنـسـانـ كـالـرـبـ فـيـ الـكـوـنـ». (Thomas Aquinas, 1952, p236). كماـ أـنـ اللهـ يـدـيرـ الـكـوـنـ وـيـهـدـيهـ باـسـتمـارـخـوـ الـكـمـالـ، كذلكـ العـقـلـ يـوـجـهـ الإـنـسـانـ نحوـ الـخـيـرـ وـيـعـدـهـ عـنـ الشـرـورـ. كماـ نـلـاحـظـ فـيـ الصـفـحـاتـ السـابـقـةـ، هـذـهـ الـعـبـارـةـ لـتـومـاسـ تـشـبـهـ وجـهـ نـظـرـنـصـيرـالـدـيـنـالـطـوـسـيـ الذـيـ تـقـوـلـ: إـنـ قـوـةـ الـعـقـلـ الـتـيـ تـمـيـزـبـشـرـيـ خـلـيـفـةـ اللهـ فـيـ الإـنـسـانـ. طـبـعاـ النـتـيـجـةـ وـاضـحةـ وـهـيـ أـخـلـيـفـةـ اللهـ وـوـليـهـ سـيـتـبعـ نـفـسـ الـأـسـلـوبـ وـالـمـنـهـجـ الـخـاصـ بـالـرـبـ. منـ خـلالـ اـعـتـمـادـهـذـهـ الـعـبـارـةـ لـتـومـاسـ وـنـصـيرـالـدـيـنـ نـفـهـمـ بـأـنـ الـعـقـلـ الـمـعـنـيـ لـدـيـهـ سـلـطـةـ بـنـاءـةـ وـمـوـجـهـةـ وـلـاـ يـجـوزـهـ أـنـ يـكـنـ مـعـيـارـاـحـالـصـاـوـمـقـيـاسـاـمـ أـجـلـ الـقـيـمـ الـإـرـاشـادـيـةـ فـحـسـبـ، بلـ إـنـهـ يـسـتـحـقـ أـنـ يـكـوـنـ أـسـاسـاـمـشـتـرـكـاـ لـقـيـاسـ "حـجـارـةـ" جـيـعـ آـرـاءـ وـعـقـائـدـ الشـعـوبـ الـمـخـلـفـةـ، وـيـجـبـ أـنـ يـكـوـنـ فـيـ الـمـقـامـ الـأـوـلـ للـمـرـشـحـينـ مـنـ أـجـلـ سـلـطـةـ القـوـانـينـ مـنـ أـجـلـ مـصـالـحـ الـجـمـعـيـعـ الـبـشـرـيـ.

٤-٢- الطـرـيقـةـ الـفـلـسـفـيـةـ لـتـومـاسـ الـأـكـوـينـيـ

كان الرهبان المسيحيون الذين عاشوا قبل توماس الأكويني مثل "آكوسين" و"آنسلم"، يتبعون طريقة "أفلاطون"

الفلسفية ويتقبلون نظرية "إشراق الإله". ولكن طريقة توماس التي كانت في أجواء العقل المشاء في القرن الـ ١٣، كانت تبعاً لطريقة أرسطو الفلسفية فقط. تُعد فلسفة توماس من ضمن الفلسفات الحقيقة وتُشير على الواقع والأصل وليس على العقلية والذهنية. وهو لا يؤمن بالعقل المفارق للمادة. العقل المطلوب والمدروس من جانب الذين كانوا قبله في القرون الوسطى هو "العقل الإشراقي". ولكن العقل الذي يتحدث عنه ويقصده توماس هو عقل المشاء الطبيعي الذي من خلال البحث والدراسة يصل إلى أهدافه ويفهمها وهو لا يستطيع أن يتعرف على المخلوقات غير المادية دون مساعد الآخرين (جيلسون، ١٣٩٥ ش: ٥٠٤) / ترانوي، ١٣٧٧ ش، القسم الأول، ص ١٦٧). توماس بالإضافة إلى أرسطو قد تقبل وتتبع بعض الكتاب مثل "آكوستين" و"ديونوسيوس" و"ابن ميمون" والفلسفة المسلمين كابن سينا (كابلستون، ١٣٨٨ ش: ٥٤٠). ذلك على الرغم من أنه كان من أتباع العقل وأهل الفلسفة. ولكن - في النهاية - يهدّي إلى تحكيم وهيمنة القواعد والقوانين الربانية بمساعدة العقل وفلسفة المشاء. قد دخلت الفلسفة المشائية إلى الغرب عن طريق الترجمات العربية في القرن الخامس أو السادس للهجرة أو الحادي عشر أو الثاني عشر للميلاد. وبفضل أفكار ودراسات توماس وزملائه قد وصلت إلى مكانة وحدّ من الشعبية والإثابة، بحيث أخذت مكان حكمة آكوستين وأفلاطون السابقة والقدعية (نصر، ١٣٨٣ ش، ص ٢١١). توماس هو الذي خلق وأبدع "الإلهوية الطبيعية" في العالم المسيحي. كان يسعى أن يُلْفِق ويخلط بين العقل الفلسفي والوحى الرباني أو بين الفلسفة والألوهية أو المسيح وأرسطو دائمًا ليكشف بأن العقل والإيمان مراحل من مراحل موضوع خفي وغير مكشوف وإن هذين الإثنين (العقل والإيمان) يكملان ويتتمان بعضهما.

(ناس، ١٣٩٦ ش؛ ص ٦٥٩).

٤-٣- القانون من وجهة نظر توماس الأكويني

تعد رسالة توماس الأكويني "في باب القانون" التي هي في كتاب "جامع الألوهية"، أشهر وأهم بحث لديه بعد موضوع "الطرق الخمسة لمعرفة الله" (Sigmund, Paul E, 2002, p329, Law and Politics). إن القانون إنما أن يكون بمحضه - وصفياً وإما أن يكون "تجزئياً". المخلوقات التي ليست لديها عقل تسترشد به، سيكون مصدر تحركها وتصرفاً بناء على قوانين الطبيعة (القوانين الوصفية) المتواجدة وهكذا تصل إلى أهدافها وغايتها بشكل طبيعي وذاتي. ولكن القوانين تتلاكتعرفناً ومعنى ثميناً ونادرًا أيضًا. هذه القوانين الشمية والهامة توحى لنا الذي علينا فعله وهذه الأوامر هي نفس قوانين الـ "يجب و لا يجب" التي يتبعها ويفعلها الناس. درس توماس موضوعا تحت عنوان "القانون وعلاقته بالعقل البشري" بدقة وتمثّل. يسأل توماس نفسه في أول مقالة في قسم "القانون" (المسئلة ٩٠) من كتاب "جامع الألوهية" ويقول: هل القانون مرتبط بالعقل؟ (Aquinas, 2006, I- A1, Q.90, II. Q.90) ثم من ضمن إجاباته المختملة على سؤاله والرد على البعض، يُبين وجهة نظره على هذا الشكل: «يعتبر القانون قاعدة ومقاييس عاماً، وعن طريقه يوحى إلى البشر أن يفعل هذا العمل أو أن يتمتنع عن فعله.» (Ibid.). في النهاية وبعد الدراسة والتابعة والرد على استدلالات أولئك الذين يعتقدون أن القانون مرتبط بالإرادة وليس العقل، يقول في

هذا الخصوص: «لأن القانون يُعتبر قاعدة ومقاييس لأعمال البشر؛ لذا فهو مرتبط بالعقل فقط» (المصدر نفسه). في الحقيقة إنّ توماس بإصراره وتأكيده على رابطة إعتماد القانون على العقل، يعتبر العقل بمثابة القانون أيضًا، وأول ميزة وصفة قد ذكرها للقانون هي حكم وإدارة العقل. إنه في وصفه للقانون يقول: إنّ للقانون أربعة صفات: الأول: يجب أن يكون حكم ومدير العقل. الثاني: في طريق الخير يكون عاماً وشاملاً. الثالث: يعرض عن طريق الشخص المسؤول عن كل الناس والشعب. الرابع: ينتشر ويُشتهر بشكل عام. (Ibid, I-II, Q.90, A.4.). في الواقع كان توماس في المسألة ٩٥ لنفس كتابه جامع الألوهية قد أضاف عليها صفتها الخامسة أيضاً وقال بأنّ القانون يجب أن يكون عادلاً، وإن لم يكن كذلك، فهو مرفوض وذلك بناء على وجهة نظر أوكوستين التي تتضمن: «إنّ القانون غير العادل لا يُعتبر قانوناً أصلاً» (Ibid, I-II, Q.95, A.2).

يتحدث توماس عن أربعة أنواع من القوانين: ١. القانون الأبدى؛ ٢. القانون الطبيعي؛ ٣. القانون الوضعى أو الإنساني، ٤. القانون الإلهى (Ibid, I-II, Q.91, A1, A2, A3, A4). يقصد في ذكره للقانون الأبدى العناية الإلهية التي عن طريقها ينظم الله العالم وأموره. في الواقع، هذا القانون هو فهم ومعرفة الله للعالم. إنّ القانون الأبدى حكمة إلهية تقوم بتوجيه كل تصرفات المخلوقات وأطباعها المتعددة (Ibid, Q.93, a1). إنّ القانون الأبدى عبارة عن قانون يظهر للبشر عن طريق العقل والوحى. والقانون الطبيعي يعني أنّ الكائنات العاقلة، في أجواء العقل الطبيعي للبشر، تشتراك في القانون الأبدى (العنابة الإلهية) وتستطيع أن تميز القواعد العامة للخير والشرى الكون. إنّ القانون الإنساني أو الوضعى عبارة عن قانون يفرض القانون العام للطبيعة بناء على شروط معينة. حسب رأي توماس: إنّ العقل البشري قادر على كشف الحقائق والحصول على قانون الطبيعة وإذا كان القانون البشري موافقاً لقانون الطبيعة فسيكون مقبولاً وصحيحاً من أجل الاستمرار مع القانون الرباني. يقوم القانون الإلهى على وحي الرب، وهو، وفقاً لما ذكره توماس، قد تم الكشف عنه للبشر في القانونين القديم والجديد (Ibid).

٤-٤- مكانة القانون الطبيعي حسب وجهة نظر توماس

على ضوء قوانين توماس الأربع، فإنّ قانونه الطبيعي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقانون البشري وذلِك لأنّ القانون البشري يكون مستوحاً من القانون الطبيعي باستمرار. القانون الطبيعي هو قانون عالمي يحيط بجميع البشر في كل زمان ومكان. وهو قانون ينبع عن الحدس العقلي للإنسان، والبشر يمكنه أن يفهمه ويدركه بشكل طبيعي، ويمكن لكل إنسان أن يدركه بالقدر الذي هو مؤهل ومستحق له (Ibid, I-II, Q.91, A2); لذلك البعض يعتبرأنّ أحكام قانون العقل لـ توماس غير مستقرة واعتبروها متغيرة وغير مستقرة بسبب ما قاله حولَّ العقل عملي. في هذه الحالة، قد تكون أحكام القانون الطبيعي نسبية وغير شاملة. (السيد فاطمي ونيكوبوي، صيف ١٣٩٤ ش، ص ٥٤). ولكن تعاليم الكنيسة الكاثوليكية تعرف وتفكر على نظريات توماس وتقول: «القانون الطبيعي يجعل الإنسان وبطريقة العقل قادرًا على تمييز الخير والشر والصدق والكذب وشرحهن أيضاً. قد طُبع واحتلَّت القوانين الطبيعية مع روح البشر وذاته؛ لأنّ عقل الإنسان يأمر فعل الخير وينهي عن فعل الشر».«

(تعليمات الكنيسة الكاثوليكية ، ١٣٩٣ ش: ٥٢٧). بعد ذلك يستند توماس مجده الجملة من أقواله: إن القانون الطبيعي هو نور العلم والهدى الذي غرسه الله في داخلنا. نعرف كل ما يجب أن نفعله أو أن نتجنبه باستخدامنا لهذا القانون وإنّ الحال قد أهدانا هذا النور وهذا القانون عندما خلقنا.(م.ن). العبارة السابقة تدل على تصريح توماس في كتابه "جامع الإلهية" الذي يقول فيه: قد جعل الله ووضع قوة إدراك القانون الطبيعي وفهمه في عقل البشر بشكل طبيعي في البشر عندما خلقه. (Aquinas,2006, I-II, Q.90,A4).

من جهة أخرى، ووفقاً لوجهة نظر توماس، فإنّ فهم القانون الطبيعي متواجد داخل العقل البشري بشكل طبيعي، كما يتمتع كل قانون إنساني بنفس القدر من الطبيعة القانونية التي نشأ منها القانون الطبيعي، وكلما يفترق عن قانون الطبيعة لن يكون قانوناً بل حُرفاً للقوانين(Ibid,I-II,Q.95,A.2).

من الجدير بالذكر أنّ في مكتب قانون الطبيعة لـ(توماس الأكويني)، يتوجب إتباع القانون؛ لأنّه حيد وذو أخلاق حسنة. في ما يتعلق بهذا الموضوع، يشير توماس إلى وجهة نظر آكوستين التي مضمونها هو أنّ القانون ليس قانوناً من الأساس إذا لم يكن عادلاً وصحيحاً. وبناء على نظرية "لان فولر"، الفيلسوف والباحث في القرن الـ ٢٠، فإنّ صلاحية النظام القانوني يعتمد على درجة توافقه مع القوانين والمعايير الخلقية. (Fuller,1969, P,44). "غروسوس" ، الفيلسوف والباحث المسيحي المعروف والذي قام بوضع وتشكيل النظريات لاحقاً بحثي من القانون الطبيعي ليتوماس، يتفق مع توماس أكوبيانس على الأرضية العامة والمشتركة لجميع العقائد المختلفة والمتعددة. يقول: نظراً إلى أنّ جميع الدول حول العالم لا تمتلك قانوناً عاماً و موحداً، فمن الأفضل لهم أن يتبعوا القانون العام للبشر، أي قانون الطبيعة، في قضايا العلاقات بين الدول المختلفة في العالم. وبناء على آراءه، فإنّ القانون الطبيعي هو شيء قد وضعه الله في الطبيعة العامة من دون إستثناء؛ فلذا من الآن فصاعداً، يستطيع الجميع أن يكشفه ويعرفه. بناء على وجهة نظرغروسوس، فإنّ القانون الطبيعي هو نفس مبادئ العقل البشري التي تعتبرالعمل محموداً أو مكرههاً من جهة المساومة على الطبيعة العقلانية والاجتماعية للبشر. (قريانان،صيف ١٣٨٣ ش، ص ٤٢).

إضافة على غروسوس، فإنّ الشخصيات البارزة في القرن العشرين مثل الأمريكي "لان فولر" ، والfilسوف الفرنسي "جاك مارتن" ، والمفكّر الإنجليزي "جون فينيس" ، كانوا من المؤيدين والمساندين التقليديين للقانون الطبيعي. يعتقد فينيس بأنّ النظريّة الأخلاقية الصحيحة واجبة وملزمة للتطبيق الصحيح من أجل النظريّة الوصفية. يدعى فينيس أنّ هناك قيمة أساسية يشار إليها على أنها القيم الرئيسة في حياة البشر جميعاً. (Finnis, 1980, pp., 85-90). وفقاً لوجهة نظر جون فينيس: إنّ دراسة توماس العقلانية للقانون الطبيعي قد شكلت إطاراً تحليلاً ومن خلاله يستطيع العقل أن يميز السلوكات المعيارية. (Ibid, p,18.). هذا الكلام يعني أنّ العقل هو مقياس لصحة القوانين.

إنّ إحدى النتائج الواضحة لنظرية توماس هي أنّ الحكم سيفقدون حقوقهم في الحكم ولم يعد بإمكانهم أن يطلبوا الطاعة من شعبهم إذا كانت القوانين التي يصدرونها لا تتوافق مع قانون الطبيعة والعدالة والأخلاق الحسنة (كلوسكو، ١٣٩٣ ش: ١٧٢). هذه المنهجية العقلانية الطبيعية عن الفلسفة السياسية في العصور الوسطى لتوماس قد ميزت فلسنته

من بين الفلسفه التي لم تسمح بمعارضة أو خالفه الحاكم.(م.ن). يستند توMas إلى ثلاثة أسباب عند الحديث عن الحكومات الدينية (طبيعية وعقلانية وتحريمية) لتفضيل النظام الملكي والمطلق، ويدعى بأن الإدراة المطلقة التي لا جدال فيها أفضل من باقي الأنواع من أجل حفظ الأمانة للحاكم لصالح الشعب. وبناء على وجهة نظر توMas، فإن العدالة هي الشيء الوحيد الذي يمكن أن يقوى ويحافظ على علاقة الناس مع بعضها، وبالتالي وحسب نظره، عندما يتصرف الحاكم ظالم ضد قانون الطبيعة، فهذا يعني أنه لم يتصرف بعدلة وأصبح لا يطاق، ومعارضته أمر حائز للجميع. (الطباطبائی، ١٣٨٠ش، صص ٣٦-٣٢).

لا يتفق كل من غروسيوس و"توماس هوبز" مع توMas الأكويبي في هذا الشأن. وهذا الثناء يعين رابطة الشعب بالحكومة في إطار العقد الاجتماعي الذي يقوم على مبدأ الخضوع والاستسلام؛ يعني ذلك أنّ العامة ملزمة بمعاهدين موجب عقد واحد. الأول: هو ميثاق للاستسلام للسلطان والثاني هو قبول الاستسلام؛ وهذا يعني أنّ الحاكم يمكنه أن يتصرف مع الناس حسب أهوائه، حتى لو قصر الحاكم في إجراء العدالة وتنفيذها فلا حق لهم في أن يعارضوا أمره. (الموحد، ١٣٨١ش، صص ١٥٧ و ١٦١). وإنما جون لوک فهو على عكس كل من هوبز وغروسيوس، يصور العقد الاجتماعي على حد الأدنى ويعتقد بأن الناس في العقد الاجتماعي، يجب أن يتربوا للحكام الحد الأقل من أجل حرية التعبير ولسلطتهم في تشكيل مجتمع بشري. يشير جون لوک إلى مبدأ عدم الوصاية ويعتقد أنه لا يوجد أحد يمتلك سلطة مطلقة على الآخرين. وبما أنّ سلطة وكفاءة الأشخاص مصورة في الحقوق الطبيعية، فإنه في العقد الاجتماعي ليس لهم القدرة على منح السلطة المطلقة للحكومة وإعطاء ما لا يمتلكون ولا يتمتعون به لشخص أو أشخاص غيرهم. (Lloyd, Dennis: 1965, P80).

٥- النتائج

كما لاحظنا في نتائج هذا البحث، أكد توMas على أن القانون يعتمد على العقل البشري فقط، ويعتبر العقل مثل القانون وأيضاً يعتبر العقل في الإنسان مثل الإله في الكون. من جهة أخرى، فإن العقل البشري هو الأساس المشترك لجميع القوانين الكونية، مثل القانون الإلهي والقانون البشري والقانون الطبيعي. لذلك، فكما أن الله قد أوجد القانون والنظام في الكون من أجل استمرار الحياة البشرية وإدارة العالم أجمع، كذلك فإن العقل البشري يقوم بإدارة البشر من خلال إدراك مستلزمات الناس وحوائجهم، بينما يسن قانوناً يتوافق مع العدل والطبيعة في العالم. في الحقيقة، إنّ وظيفة العقل البشري في الإنسان هي نفس وظيفة الخالق في العالم. والقانون الطبيعي المقصود يعني أن المخلوقات العاقلة (البشر) تشارك في عقل البشر الطبيعي في القانون الدائم(العنابة الإلهية)، وتعرف بالقواعد العامة للخير والشر وتحرك بناءً على ذلك. نفس مشاركة عقل الإنسان في القانون الإلهي الأبدي، ونفس العقل الذي قد غرسه الله في البشر، الأمر الذي يتمثل دوره في إرشاد الإنسانية وحكمها مثل إله في الكون، وهو ما يستحق أن يكون في المقام الأول من أجل التشريع وسن القوانين

للبشرية جيّعاً.

وعلى الرغم أنّ عقل الإنسان محصور في هذا العالم فقط، والإنسان مخلوق يسعى إلى الكمال والسعادة في هذه الدنيا وفي الآخرة أيضاً، فلذلك لا يستطيع أن يستقانونا "عاماً ومنيعاً" يضمن سعادة ونجاح جميع البشر، ولكن يعني أنّ القانون المقصد يقتصر فقط على توفير منافع البشر في شؤون هذه الحياة ولا يعني تغيير القانون الكامل والشريعة الإلهية، فهو له اختصاص يتاسب مع الزمان والمكان، بالإضافة إلى سن قوانين تخضع لتعقيدات تحولات المجتمعات الإنسانية، وأيضاً تكون أرضية مشتركة ترضى الجميع أي دينية ودنيوية؛ لأنّه من المفترض أنّ عقل الإنسان بحسب وجهة نظر كل من الشیخ نصیر الدین الطوسي وتوماس الأکوینی، هو خليفة الله في الأرض وإنّه يعمل بالنيابة عنه.

في حوار له مع الوثنيين والمسلمين الذين لم يعتبروا الكتاب المقدس المسيحي حجة وبهذا مقبولاً، قد اقترح توماس طريقة حل وهي التمسك بالعقل الطبيعي للبشر وإتباعه، معتبراً أنه معيار وسط وقبول من كل الأطراف؛ لأنّه اعتبر أنّ عقل الإنسان الطبيعي يشمل جميع طرق التفكير والعقائد، وقد قادمه على إكمال معيار صحيح وقبول عند المتدلين والعلمانيين ولأنّ العقل الطبيعي للإنسان، حسب وجهة نظر توماس مرتبط بالعقل البشري الفعال وأساساً العقل الفعال ليس مفارق للمادة. في الأساس ومن خلال خلق قانون الطبيعة وإقامة الرابطة بين العقل الإلهي وعقل الإنسان، وضع توماس حجر الأساس من أجل سن القوانين والتشريع أيضاً.

بناءً على ما عينه الطوسي في "الأخلاق الناصرية" الأمر الذي قد تمت مناقشته دراسته في هذه المقالة، فمن الممكن أن نعتبر نجح نصیر الدین عاماً ومحظياً كاملاً للعقل البشري والقانون الإلهي أي الدين الريابي؛ لأنّه حسب وجهة نظر نصیر الدین التي هي تابعة للفارابي وابن سينا، من الممكن ربط العقل البشري بالعقل الفعال بعد تحضيره وعبر المستويات التي عددها أربعة، وبالتالي يمكن للأشخاص ذوي العقول المميزة من أهل الحكم والفضيلة، أن يستلموا وظيفة التنسيق وتوجيه المدينة الفاضلة نحو الأفضل؛ أي إنّ المتميزين بقوة العقل وهم الحكماء والمتميزين بالوحى الإلهي كالأنباء والأئمة يستطيعون أن يحكموا تلك المدينة. في هذا البحث، لا يوجد دليل على أنّ وحي الرب والقانون الديني الكامل يمكنه أن ينفي إنجازات العقل البشري ويُذكر علاقة الحكومات المدنية المستمدّة من أفكار الحكماء والمشقين، ولا القانون الطبيعي والطبيعة المدنية للإنسان أي الاكتفاء الذاتي وحكم الطبيعة الذاتي وضرورة العقل البشري من الحال. إنّ هذه النظرية لا تعني الاعتراف والقبول بالنظرية العالمية للريوبوية (theism) وكما هي لا تتحرك في طريق إنكار الإيمان بالرب والخلق (deism). بل إنّ كل من قانون الطبيعة وعقل البشر يُعدانجزاً من النظام المتحول للخلق الريابي.

إنّ هذه النقطة الأخيرة والهامة تتعلق في هذا البحث بالقانون الطبيعي لتوماس وقته بالعدالة وأيضاً بالقيم الأخلاقية. حسب وجهة نظره، عندما يتصرف السلطان الظالم ضد قانون الطبيعة، فذلك يعني أنه لم يعدل ولذلك يكون التمرد عليه جائز. لذا كل ما يمكن استخراجه من المبادئ الأساسية لقانون الطبيعة هو أنّ الدفاع من أجل إنقاذ أرواح البشر يمكن أن يكون رخصة مشروعة من أجل مواجهة ومعارضة الدول المظلومة لسيطرة القوى العالمية الظالمه؛ لأنّ الإنسانيون يتعلّق بجميع

الأكوان، فإنّ جميع الشعوب وفي جميع أنحاء العالم لها الحق في الوقوف ضد الحكم المستبدّين والظالمين وأيضاً لدِيهم الحق في عدم الانصياع لقوانين الحكم؛ لأنّها غير عادلة أساساً. وبعض قد يوضح علاقة الشعب بالحكومة الحاكمة في إطار عقد اجتماعي يتأسّس على مبادئ الإسلام والقبول ولكن هذا الموضوع من المستحيل أن يكون رخصة من أجل استمرار ظلم الحكم المستبدّين؛ لأنّ مبدأ وأساس قواعد السلطة يؤكد ويُشير إلى أن لا يوجد أحد يمتلك السلطة المطلقة على الآخر من نوعه وسلطة الحكومات محدودة وغير مطلقة وقانون الطبيعة هو الذي يرسم لها الحدود.

المصادر

١. إبراهيمي الديناني، غلام حسين (١٣٧٩) ، قصة الفكر الفلسفی في العالم الإسلامي ، الطبعة الثانية ، طهران، طرح نو.
٢. ابن سينا، حسين(١٣٨٣) ج ٢، الاشارات و التنبيهات، شرح نصيرالدين الطوسي، دراسة حسن زاده آمي، قم، دفتر التبليغات الإسلامية.
٣. (د. ت)، الاشارات و التنبيهات ، خواجه نصیر، ج ٣، نشر البلاگه « مکتبة مدرسه فقاهت» بلا مکان.
٤. ابونصر فارابی، محمد؛ رساله العقل؛ تصحیح حمورویسیوش، لبنان، بیروت: ۱۹۳۸م.
٥. ترانوی، نوت، (١٣٧٧) حیاة وعقائد القديس "توماس الأکوینی" ، الجزء الأول، ترجمة همايون هنی، رسالة الفلسفة ، رقم ٤.
٦. جیلسون، إتیان (١٣٩٥) ، تاریخ الفلسفة المسيحیة في العصور الوسطی، ترجمة؛ رضا غاندمی، نصرابادی، قم ، منشورات جامعة الأديان والمذاهب.
٧. خواجه نصیرالدين الطوسي، محمد(١٣٥٦)، اخلاق ناصری، تصحیح مجتبی مینوی و علیرضا حیدری، طهران، مطبعة زر.
٨. _____، (١٣٧٧)، اخلاق محتشمی، منشورات جامعة طهران .
٩. _____، (١٤٠٥ق)، تلخیص المحصل، بیروت، دار الاضواء.
١٠. دانشوار ویوسف ومهرداد ندیمی، دراسة في الإلهية الطبيعية من وجہة نظریارت، المعرفة الإلهیة، المجلد ٩ ، العدد ١ ، ٢٠ متتالية ، ربيع وصیف ١٣٩٧ ، ص ٨١-٩٧.
١١. داوري أركانی ، رضا، (١٣٨٢) الفارابی، فیلسوف الثقافة، الطبعة الثالثة ، طهران ، منشورات ساقی.
١٢. سبزه ای، محمد تقی، (ربيع وصیف ١٣٨٦)، المجتمع المدنی کعقد اجتماعی: تحلیل مقارن لأفکار هوبز ولوک وروسو، السنة التاسعة ، العدد ٢٢.

١٣. سيد فاطمي، سيد محمد قاري ومحيد نيكوبني (صيف ١٣٩٤)، أفكار وبحوث ابن سينا: نظرية الأكويبي توماس الملمة للقانون الطبيعي، بحث مقارن رباع سنوي للقانون الإسلامي والغربي، المادة ٣ ، المجلد ٢ ، العدد ٢ ، متتالية .٤،٨.
١٤. الشعراي، أبو الحسن (١٣٧٦)، الشرح الفارسي لتجريد العقيدة، طهران، نشر المكتبة الإسلامية.
١٥. صدر الدين الشيرازي، محمد (١٣٨٤) السفر الأول ج ٣، ترجمه محمد خواجهي، الطبعة الثالثة، منشورات مولى.
١٦. الطباطبائي، سيد محمد حسين(١٣٧٨)، تفسير الميزان ج ٢، ترجمه محمد باقر موسوی همدانی، قم، دفتر المنشورات الإسلامية المتعلقة بجامعة مدرسین الحوزة العلمية في قم، ١٣٧٨ ش.
١٧. الطبطبائي، جواد (١٣٨٠)؛ مفهوم الولاية المطلقة في الفكر السياسي في العصور الوسطى، طهران، نکاه معاصر.
١٨. عطائی نظاری، حمید، نظرة على تأثيرات خطاب الإمامية من الفرق الأشعرية وفلسفة ابن سينا، وتصوف ابن العربي وحكمة الصدرا، آینه بجهوش، عام ٢٩، العدد ٦٩، ابریل ومای ١٣٧٩.
١٩. قربانيان، ناصر، (صيف ١٣٨٣) "قراءات مختلفة للقانون الطبيعي" ، الفقه والقانون، العدد ٣٧ ، السنة الأولى.
٢٠. كوبيلستون، فریدریک تشارلز (١٣٨٨)، تاريخ فلسفة القرون الوسطى ، ترجمة إبراهیم دادجو، المجلد الثاني، طهران، منشورات سروش.
٢١. کاتوزیان، ناصر، فلسفه القانون (١٣٨٦) المجلد الأول، طهران، منشورات به.
٢٢. کرین، هنری، ١٣٩٢ ، تاريخ الفلسفة الإسلامية، ترجمة جواد طباطبائي. طهران. منشورات مینوی خرد.
٢٣. جوج، کلوسکو (١٣٩٤) ، تاريخ الفلسفة السياسية، ترجمة خشیار دیهیمی، منشور.
٢٤. الکنیسه الکاثولیکیة (١٣٩٣)، تعالیم الکنیسه الکاثولیکیة، المترجمون: أحمد رضا مفتاح، حسین سلیمانی وحسن قنبری، قم، منشورات جامعه الأديان والمذاهب.
٢٥. کمالی زاده، طاهره، (صيف ١٣٩٣) معانی العقل وتطبيقاته في أطروحة الفارابي في العقل، قبابات، السنة التاسعة عشرة.
٢٦. کونغ، هانز (١٣٩٠) ، المفكرون المسيحيون الكبار، مجموعة المترجمين، قم، منشورات جامعه الأديان والمذاهب.
٢٧. ویلفرید مادلونج (١٣٨٦) ، الأخلاق الناصرية وعلاقتها بالفلسفة والشیعیة والصوفیة، ترجمة بریز سلماñی، مجله فرهنگ ، العدد ٦١ و ٦٢.
٢٨. معصومی همدانی، حسین، (١٣٩١)، الأستاذ بشر، طهران: تراث المكتوب.
٢٩. ملکیان، مصطفی (١٩٩٨) ، تاريخ الفلسفة الغربية، طهران، مكتب التعاون بين الحوزة والجامعة.
٣٠. موحد، محمد علي (١٣٨١)، في أجواء الحق والعدالة، من الحقوق الطبيعية إلى حقوق الإنسان، طهران، نشر کارنامه.

٣١. ناس، جون باير، (١٣٩٦) *تاريخ الأديان الشامل*، ترجمة علي أصغر حكمت، طهران؛ المطبوعات العلمية والثقافية الطبعة الثالثة والعشرون.
٣٢. نصر، سید حسین، ١٣٨٣، *التقلید الإسلامي العقلاني في إيران*، ترجمة وبحوث، سعید دهقانی، طهران، منشورات قصیده سرا.
٣٣. یزدانی مقدم، احمد رضا (حریف ١٣٩٢)، *العقل والوحی في الفكر السياسي لخواجة نصیر الدین الطوسي*، البحث العلمي الفصلی، *السياسة المتعالية*، الحوزة، المرحلة ١، العدد ٢.
34. Aquinas, Thomas, (2006). *Summa Theologica*, Translated by Fathers of the English Dominican Province, London: Cambridge University.
35. Aquinas, Thomas, (1929). *The Summa contra Gentiles*, Literally Translated by the English Dominican Fathers from the Latest Leonine Edition, Publisher: Burns Oates & Westbourne.
36. Finnis, John, (1980). *Natural Law and Natural Rights*, Oxford: Clarendon Press.
37. Fuller,Lon L., (1969). *The Morality of Law*, Yale University Press.
38. Kenny, Anthony, (1970). *Aquinas: Modern Studies in Philosophy. A Collection of Critical Essays*, London: Macmillan.
39. Klosko , George, (2012). *History of Political Theory: An Introduction*, Volume I, Ancient and Medieval, *Oxford University Press*.
40. Liroyd, Dennis, (1965). *Introduction to Jurisprudence «with selected texts»*, P,80, London, Stevens and sons.
41. Madelung, Wilfered, (2011). *Nasir al-Din Tusi's Ethics: Between Philosophy, Shi'ism and Sufism.*, The Institute of Ismaili Studies Website.
42. Sigmund, Paul,E., (2002). "Law and Politics", in *Thomas Aquinas: Contemporary Philosophical Perspectives* edited by Brian Davies, New York, Oxford University Press.
43. Thomas Aquinas, (1952). *Philosophical Texts*, selected and translated by Thomas Gilby, Oxford University Press.
44. Witte, John, Jr. and Alexander, Frank S., (2008). *Christianity and Law: An Introduction*. Cambridge University Press.

References

1. Abu Nasr al-Farabi, Muhammad, (1938). *Treatise on Reason*; Edited by Maurice Bouyges, S.J. Lebanon: Beirut.
2. Aquinas, Thomas, (1952). *Philosophical Texts*, selected and translated by Thomas Gilby, Oxford University Press.
3. Aquinas, Thomas, (1929). *The Summa contra Gentiles*, Literally Translated

by the English Dominican Fathers from the Latest Leonine Edition, Publisher: Burns Oates & Westbourne.

4. Aquinas, Thomas, (2006). *Summa Theologica*, Translated by Fathers of the English Dominican Province, London: Cambridge University.
5. Atai Nazari, Hamid, (2000). 'A look at the Influences of Imami Theology from Ash'ari Theology, Sinaitic Philosophy, Ibn Arabi Mysticism, and Sadra's Wisdom', *Ayneh Pajuhesh*, Year 29, No. 169.
6. Carbon, Henry, (2013). *History of Islamic Philosophy*, Translated by Javad Tabatabai. Tehran: Minouye Kherad Publications.
7. Catholic Church (2014S), *The Teachings of the Catholic Church*, Translators: Ahmad Reza Meftah, Hossein Soleimani and Hassan Ghanbari, Qom, University of Religions and Denominations Publications.
8. Copleston, Frederick Charles, (2009). *History of Medieval Philosophy*, Translated by Ibrahim Dadjoo, Volume II, Tehran: Soroush Publications.
9. Daneshvar, Yousef and Nadimi, Mehrdad, (2019). 'A Study of Natural Theology from Barth's Perspective', *Theological Knowledge*, Period 9, Number 1, Consecutive 20, Pp. 81-97.
10. Davari Ardakani, Reza, (2003). *Farabi Philosopher of Culture*, 3rd Edition, Tehran: Saghi Publications.
11. Ebrahimi Dinani, Gholum Hossein (2000). *The Story of Philosophical Thought in the Islamic World*, 2nd Edition, Tehran: Tarhe Nau Publication.
12. Finnis, John, (1980). *Natural Law and Natural Rights*, Oxford: Clarendon Press.
13. Fuller, Lon, L: (1969). *The Morality of Law*, Yale University Press.
14. Gilson, Etienne (2016). *History of Christian Philosophy in the Middle Ages*, Translated by Reza Gandumi Nasrabadi, Qom: University of Religions and Denominations publications.
15. Ibn Sina(Avicenna), Hussein, (2004). *Al-Ishārāt wa-al-Tanbīhāt*, Vol. 1 interpretation by Khajeh Tusi, research by Hassanzadeh Amoli, Qom: Islamic Propaganda Office.
- 16.----- (Undated). *Al-Ishārāt wa-al-Tanbīhāt*, interpretation by Khajeh Nasir, Vol. 3, Nashr Balagha "Library of the School of Jurisprudence".
17. Kamalizadeh, Tahereh, (2014). 'The Meanings and Applications of Reason in Farabi's Treatise', *Fil-Aql Ghabsat*, Year 19.
18. Kenny, Anthony, (1970) *Aquinas: Modern Studies in Philosophy. A Collection of Critical Essays*, Macmillan.
19. Khawjeh Nasir al-Tūsī, Mohammad (1977). *Naseri Ethics*, Edited by Mojtaba Minavi and Alireza Heidari, Tehran, Zar Printing House.
- 20.-----, (1988). *Mohtashami Ethics*, University of Tehran Press.

- 21.-----, (1985). *Talkhis al-Muhasl*, Beirut: Dar al-Azwa.
- 22.klosko, George, (2015). *History of Political Philosophy*, Translated by Khashayar Deihimi, Tehran: Nashr Ney.
- 23.Klosko, George, (2012). *History of Political Theory: An Introduction*, Volume I, Ancient and Medieval, Oxford University Press.
- 24.Küng,Hans, (2011). *The Great Christian Thinkers*, Group of Translators, Qom: University of Religions and Denominations Publications.
- 25.Lloyd, Dennis, (1965). *Introduction to Jurisprudence «with selected texts»*, London: Stevens and Sons.
- 26.Madelung, Wilferd (2007). ‘Nasseri Ethics and its Relationship with Philosophy, Shiism and Sufism’, Translated by Parviz Salmani, *Nashriya Farhang* (Farhang Magazine), No. 61 and 62.
- 27.Madelung, Wilferd, (2011). *Nasir al-Din Tusi's Ethics: Between Philosophy, Shi'ism and Sufism*, published on the Institute of Ismaili Studies website.
- 28.Malekian, Mostafa, (1998). *History of Western Philosophy*, Tehran: Office of Cooperation between Seminaries and Universities.
- 29.Masoumi Hamedani, Hossein, (2012). *Ostad Bashar* (Professor of Mankind), Tehran: Mirath Maktoub.
- 30.Movahed, Mohammad Ali (2002). *In the Air of Right and Justice, from Natural Rights to Human Rights*, Tehran: Karnameh.
- 31.Nasr, Seyed Hossein, (2004). *Islamic Rational Tradition in Iran*, Translation and Research, Saeed Dehghani, Tehran: Ghasideh Sara.
- 32.Nas, John Bayer, (2017). *Comprehensive History of Religions*, Translated by Ali Asghar Hekmat, Tehran: Scientific and cultural Publications, 23rd Edition.
- 33.Qorbanian, Nasser, (2004). ‘Various Readings of Natural Law’, *Fiqh and Hoqogh* (Jurisprudence and Law) No. 37, Year 1.
- 34.Rasekh, Forouzan, (2012). ‘Proper Understanding of the Rank of Philosophical Questions in Human Culture’, *Philosophical Inquiries*, No. 22.
- 35.Sabzehi, Mohammad Taghi, (2007). ‘Civil Society as a Social Contract: A Comparative Analysis of the Thoughts of Hobbes, Locke, and Rousseau’, Ninth Year, No. 22.
- 36.Sadr al-Mutallahin Shirazi, Sadr al-Din Muhammad. (2005). *Safar Aval* Vol. 3, Translated by Mohammad Khajavi, 3rd Edition, Mowla Publications.
- 37.Sha'rani, Abolhassan (1997). The Persian Interpretation of *Tajrīd al-i 'Tiqād* (Abstraction of Belief),Tehran: Islamiah.
- 38.Seyyed Fatemi, Seyyed Mohammad Qari and Nikooei, Majid, (2015). ‘Ibn Sina Thought: The Inspiration of Aquinas Theory of Natural Law’, *Quarterly Journal of Comparative Research in Islamic and Western Law*, Article 3, Volume 2, Number 2, Consecutive 4.8.

- 39.Sigmund, Paul, E., (2002). Law and Politics in *Thomas Aquinas: Contemporary Philosophical Perspectives* edited by Brian Davies, New York: Oxford University Press.
- 40.Tabatabai, Seyyed Mohammad Hossein (2008). *Tafsir Al-Mizan*, Vol. 2, Translated by Mohammad Baqer Mousavi Hamedani, Qom: Islamic Publications Office, pertained to the Society of Professors of the Seminary of Qom.
- 41.Tabatabai, Javad, (2001). *The Concept of Absolute Guardianship in Medieval Political Thought*, Tehran: Negah Moaser.
- 42.Tranoy, Knut, (1998). ‘The Life and Thought of Saint Thomas Aquinas’, Part 1, Translated by Homayoun Hemmati, *Letter of Philosophy*, No. 4.
43. Witte, John, Jr. and Alexander, Frank S., (2008). *Christianity and Law: An Introduction*. Cambridge University Press.
- 44.Yazdani Moghadam, Ahmad Reza. (2013). ‘Reason and Revelation in the Political Thought of Khajeh Nasir al-Din Tusi’, Scientific-Research Quarterly, *Siasat Motaaliah* (Transcendent politics), Seminary, period 1, Number 2, Pp. 49-68.

Wisdom as Criterion for the Validity of Law; Investigating and Analyzing Thoughts of Thomas Aquinas and Khajeh Nasir al-Din Tusi

Behrouz Sedghi Shamir^{*1}, Ahmad Reza Meftah³, Mehrab Sadegh Nia³

1. PhD Student in Comparative Religions, Christian Theology, University of Religions and Denominations
2. Associate Professor at the University of Religions and Denominations
3. Assistant Professor at the University of Religions and Denominations

Abstract:

Human intellect has a criterion presence in all three types of laws, that is, worthy to know the divine law, discover the natural law, and enact the human law. Religious communities practice on the basis of the divine law, whereas; secular communities operate on the basis of custom and human interests. The question is whether a common ground can be reached in the legislation of religious and non-religious communities? This article, in a descriptive-analytical manner, seeks to examine the theoretical foundations of Khajeh Nasir and Thomas Aquinas and attempts to find a solution to the problem in relation to reason and law. The findings of this study show that to Khawjeh and Thomas, law is attached to reason which is common among all human beings. Therefore, it can be a common basis for legislating religious and non-religious people. Contrary to the views of some Christian and Muslim theologians who do not consider reason worthy of legislation, Thomas considers natural law to be the participation of rational creatures in eternal law, and according to Khajeh, divine law is acceptable if it is not contrary to reason. Also, human law is binding only if it is compatible with the law of nature and justice. Thomas clarifies that if law is not in accordance with natural law; it is unjust and could not be considered law at all. Hence, people have right to disregard the law of oppressive rulers. In this regard, the theory of "social contract" and the pros and cons, including the views of Grossius, Rousseau, Hobbes, Fuller, and Finnis are also mentioned.

Keywords: Divine Law; Human Law; Natural Law; Intellect Criterion; Khajeh Nasir Tusi; Thomas Aquinas.

* Corresponding Author's E-mail:sedghi_behrooz@yahoo.com

عقل به مثابه معيار صحت قانون؛ بررسی و تحلیل نگرش توماس آکوئیناس و خواجه نصیرالدین طوسی

بهروز صدقی شامیر^۱، احمد رضا مفتاح^۲، مهراب صادق نیا^۳

۱. دانشجوی دکتری ادیان تطبیقی، گرایش الهیات مسیحی، دانشگاه ادیان و مذاهب.
۲. دانشیار دانشگاه ادیان و مذاهب.
۳. استادیار دانشگاه ادیان و مذاهب

چکیده

خرد انسانی در هر سه نوع قانون مطرح در جهان، حضوری معيارگونه دارد؛ بدین معنا که عقل شایستگی دارد قانون الهی را بشناسد، قانون طبیعی را کشف کند و قانون بشری را وضع کند. جوامع دینی بر مبنای قانون الاهی عمل می‌کنند و جوامع غیردینی بر اساس عرف و مصالح بشری. مساله این است که آیا می‌توان به مبنای مشترکی در قانونگذاری جوامع دینی و غیردینی دست یافت؟ این مقاله با شیوه توصیفی- تحلیلی در صدد است ضمن بررسی مبانی نظری خواجه نصیرالدین طوسی و توماس آکوئیناس، راه حل مساله را در رابطه ای عقل و قانون جست و جو کند. یافته‌های این پژوهش نشان می‌دهد که از نظر خواجه و توماس، قانون به عقل وابسته است و عقل بین همه انسانها مشترک است. بنا بر این، می‌تواند مبنای مشترکی برای قانونگذاری دینداران و غیردینداران باشد. به رغم نظرات برخی از متكلمان مسیحی و مسلمان که عقل را شایسته قانونگذاری نمی‌دانند، توماس قانون طبیعی را مشارکت مخلوقات عقلانی در قانون ابدی (مشیت الهی) می‌داند و از نظر خواجه، حتی قانون الهی نیز در صورتی که مخالف عقل نباشد مقبول است. همچنین قانون بشری تنها در صورتی لازم‌الاجراست که با قانون طبیعت و عدالت سازگاری‌باشد. توماس تصویح دارد که قانون اگر همسو با قانون طبیعی نباشد غیرعادلانه است و اساساً قانون تلقی نمی‌شود. از این رو مردم حق دارند به قانون حاکمان ستمگر اعتنا نکنند. در این خصوص به نظریه "قرارداد اجتماعی" و نظرات مخالف و موافق از جمله نظرات گروسیوس، روسو، هابز، فولر، و فنیس نیز اشاره شده است.

کلیدواژه‌ها:قانون الهی، قانون بشری، قانون طبیعی، خواجه نصیر طوسی، توماس آکوئیناس.

*sedghi_behrooz@yahoo.com

نویسنده مسئول: